ISSN 2676-1513

التجارة العربية البينية بين المعطيات الاقليمية والإملاءات الدولية

أ. عزالدين بوحبل جامعة جيجل

الملخص"

إن الواقع الذي أفرزته الساحة الاقتصادية الدولية وما نتج عنه من بروز للتكتلات الاقتصادية، حتم على الدول العربية إيجاد محاولات في هذا الإطار وتعزيز التعاون المشترك بينها و أهمها التجارة العربية البينية كمدخل لتنمية اقتصاداتها وتعزيز مكانتها الخارجية، وتهدف الدراسة إلى محاولة معرفة واقع التجارة العربية البينية و مدى مساهمتها في التجارة العالمية، والوقوف على أهم التحديات التي تحول دون تطويرها، وإعطاء تصور مستقبلي للنهوض بها، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم التجارة العربية البينية في تطور ملحوظ إلا أن نسبتها إلى التجارة الخارجية لا تزداد في أغلب الحالات (11%)، وهذا ورغم الامكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية العربية، التجارة الدولية، منظمة التجارة العالمية، تجارة الخدمات والسلع.

Abstract

The rise of the economic integration phenomena in the world economy pushed the Arab countries to the necessity of sustaining efforts to coorporate, where we find the intra-Arab trade trade as an important strategy that can lead to developed their economies and sustain their external position in the world economy.

The aim of the study is to try to understand the reality of intra-Arab trade and its contribution to the world trade development, and to identify the most important challenges that prevent its development, and to give a future strategy than can help to developed its value and dimensions.

The study findings suggest that the intra-Arab trade has a remarkable growth but it still weak by just 11% of the world trade despite the valuable possibilities and qualifications that the arab countries have.

Keywords: Inter-Arab Trade, International Trade, World Trade Organization, Trade in Services and Commodities

ISSN 2676-1513

مقدمة

نظرا للتطورات المتسارعة للتجارة الخارجية وظهور التكتلات الاقتصادية عبر مختلف دول العالم، وفي ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور وتحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا وأنماط مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة خاصة مع توفرها على العديد من الخصائص المشتركة بينها كالموقع الجغرافي والعادات والدين والثقافة...، انخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام، وتجارتها البينية بشكل خاص، حيث أقامت الدول العربية مند وثيقة تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 عددا من البنى التشريعية والمؤسساتية الرامية إلى تطوير العمل العربي المشترك بشكل عام والتجارة العربية البينية بشكل خاص.

إذ تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت الدول العربية إلى تحقيقها واعتبارها كمورد رئيسي للدول، وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم العلاقات العربية، تمهيد التحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فضلا عن التحديات التي تواجهها مما يستدعي وضع تصور للخروج من المأزق التنموي لهذه الدول.

- **مشكلة الدراسة:**

بناء على ما سبق ذكره تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو واقع التجارة العربية البينية؟ وما مدى مساهمتها في التجارة العالمية؟

- **هدف الدراسة:**

تهدف الورقة البحثية إلى محاولة الوقوف على واقع التجارة العربية البينية، ومعرفة مدى مساهمتها في التجارة العالمية، وكذا الوقوف على التحديات التي تعترضها.

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: نظريات التجارة الدولية

المحور الثاني: التجارة الدولية: دراسة مؤسساتية تفاعلية

ISSN 2676-1513

المحورالثالث: واقع التجارة البينية العربية بين الإمكانات والرهانات

المحور الأول: نظريات التجارة الدولية

يمكن تقسيم النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الدولية إلى ثلاث نظريات: النظريات الكلاسيكية، النظريات الحديثة(النيوكلاسيكية)، وأخيرا النظريات الجديدة للتجارة الدولية، وقبل الخوض في هذه النظريات لابد بداية من التطرق للسياق العام الذي ظهرت وبرزت فيه ومجمل التفكير الاقتصادي وقسماته البارزة والمشتركة والتي كانت لها آثار عميقة استمرت عبر مسيرة تطور على الاقتصاد عموما ونظريات التجارة الدولية تحديدا.

1-جينالوجيا تطور الفكر الاقتصادي (دراسة التطور):

كانت بداية التفكير الاقتصادي أو الفكر الاقتصادي مع عصر الأنوار، وتحديدا في النصف الثاني من القرن 15 في ظرف نمت وازدهرت فيه التجارة من واردات منتجات الشرق الأدنى والأقصى، وكذا سياق الاكتشافات الجغرافية وتكديس فوائض الذهب والفضة القادمة من العالم الجديد لصالح القوى الاستعمارية التقليدية خاصة واسبانيا والبرتغال بداية، ثم فرنسا وهولندا وبريطانيا لاحقا، ما يؤكد دور وأهمية التغيرات والسياقات الحياتية وطبيعة المؤسسات الاقتصادية وحتى السياسية على الفكر الاقتصادي، وهذا مؤداه أن الاقتصاد ليس بالمجال الساعي للتوصل إلى نظام مطلق وثابت بقدر سعيه للتلاؤم مع التغير[1].

وعموما يمكن تقسيم تطور الفكر الاقتصادي متضمنا الفكر التجاري (أفكار التجارة الدولية)،كمجال معرفي جزئي وكفضاء عملي إلى ثلاثة مراحل أساسية تتمثل في:

-الفكر الاقتصادي التقليدي:(الكلاسيكي):انتعش في البلدان الصناعية بداية من الإسهامات الفرنسية على المدرسة الفيزيوقراطية، والمدرسة البريطانية بخصوص طبيعة السوق الكلاسيكية وقضايا التجارة الحرة، ويعتبر Adam Smith زعيم هذا التيار عبر أفكاره حول الثروة، الإنتاج العمل وتقسيم العمل والتخصص ،بعده " جون باتيستساي" وقانون المنافذ، وجون ستيوارت ميل، دافيد ريكاردو، مالتوس وألفرد مارشال، هذا الأخير الذي جمع شتات الفكر الاقتصادي.

-الفكر الماركسي (الماركسية العلمية):مع Karl Marx الذي يرى بأن الاقتصاد ما هو إلا تكريس لهيمنة من يملك وسائل الإنتاج وكذا التجارة ما هي إلا آلية للإبقاء على هيمنة القوي الغني.

ISSN 2676-1513

-الفكر الاقتصادي التقليدي الجديد (النيوكلاسيكي):الذي ظهر في العالم الجديد مع أواخر القرن العشرين من أبرز رواده جون ميناردكينز.

2- النظريات الكلاسيكية:

تشترك النظريات الكلاسيكية لتفسير قيام التجارة الدولية في جملة من الإفتراضات تتمثل في [2]:

-وجود دولتين فقط؛

-وجود سلعتين فقط؛

- وجود عنصرين من عناصر الإنتاج فقط (العمل ورأس المال)؛

- حرية التجارة؛

- المنافسة الكاملة؛

- غياب تكلفة النقل؛

- تساوي المهارات والفنون الإنتاجية.

***نظرية المزايا المطلقة لAbsoluteadvantages Adam Smith**:

في كتابه **"Wealth of nations "** برهن سميث كيف أن التجارة الدولية تزيد من ثروة الأمة وحسبه ووفق مبدأ التخصص الذي يتبناه فان على كل دولة التخصص في إنتاج السلعة التي تتميز وتمتلك فيها ميزة مطلقةأي نفقة أقل وتكلفة أقل ، علما أن التكلفة هي القيمة والقيمة مقاسة بساعات العمل التي يحتاجها إنتاج وحدة واحدة من السلعة مقارنة بالدولة الأخرى، وحسبه فإن كل دولة لديها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما وذلك راجع لاختلاف الموارد الطبيعية والهبات ،أما الدولة التي لاتتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة فهي حسبه غير قادرة على الإستفادة من مزايا وفرص التخصص وتقسيم العمل الدوليين[3]، وبالتالي لا يمكنها الدخول في التجارة الدولية، وتعبر هذه النقطة من أبرز الإنتقادات التي وجهت لنظرية المزايا المطلقة والتي بينت على أساسها نظرية ريكاردو للمزايا النسبية.

***نظرية المزايا النسبية لـDavid Ricardo**:

حسب ريكاردو فان المزايا النسبية لا المطلقة هي التي تخلق وتحدد العلاقات التجارية بين الدول، وقد ضمن نظريته في **كتابه Principles of politicalEconomy and taxation**، وحسبه فان كل دولة تتخصص في

ISSN 2676-1513

إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بأكبر ميزة نسبية ،أو بأقل تكلفة نسبية (وهي القيمة المقدرة بساعات العمل لإنتاج وحدة واحدة من السلعة) مقارنة بالدولة الأخرى [4]،وبناءا على هذا فان لكل دولة مصلحة من الدخول في التجارة الدولية حتى وان كانت دولة تتمتع بميزة مطلقة في أنتاج السلعتين كلتاهما ،لأن الميزة ستكون في إحدى السلعتين وبالتالي إنتاج سلعة واستيراد السلعة الأخرى من الدولة الأخرى .

3- النظريات الحديثة للتجارة الدولية:(نموذج هيكشر و أولين**H.O**):

إن أهم انتقاد واجهته نظرية المزايا النسبية هو بخصوص عدم شرحها لأسباب اختلاف التكاليف (المزايا) النسبية،وهو ما بينت على أساسه نظرية هيكشر و أولين المتضمنة في كتابها " **inter –Regional and international Trade**"،وتحاول هذه النظرية الإجابة على سؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول (المزايا النسبية)؟و ما تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة من قبل الدول أطراف التبادل؟ ،بخصوص الافتراضات فقد أبقت على الافتراضات الكلاسيكية مع إضافة البعض الآخر: السلعة (س) كثيفة عنصر العمل والسلعة (ص) كثيفة عنصر رأس المال، التخصص غير الكامل مع تماثل الأذواق بين الدولتين [5]،وبناءا على هذا فان التجارة الدولية تفسر في نشوئها باعتبار اختلاف تركز عناصر الإنتاج واختلاف الوفرة النسبية ، حيث أن على كل دولة التخصص في إنتاج السلعة التي يكون فيها الميل إلى استخدام كثيف لعنصر الإنتاج الذي تحظى فيه بميزة نسبية.

4-النظريات الجديدة للتجارة الدولية:

- **الخصائص المشتركة بين النظريات الجديدة:**

* حررت نظرية التجارة من فرضية المنافسة الكاملة التي وضعتها النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، كما طورت إطار للمنافسة غير الكاملة.

* أخذت هذه النظريات إمكانية نشوء التجارة داخل الصناعة الواحدة **inter –industry Trade** في اقتصاديات الحجم.

* جاءت بفكرة دمج اقتصاديات الحجم **scale ecinomies**،وتفضيل المنتج في إطار بنية للمنافسة غير الكاملة كتطوير لنظرية هيكشر وأولين.

* أثبتت هذه النظريات إمكانية نشوء التجارة الدولية داخل الصناعة الواحدة في اقتصاديات الحجم **inter-industry trade in scale economies**.

ISSN 2676-1513

ويمكن تقسيم النظريات الجديدة إلى ثلاثة أصناف[6]:

-نظريات التكنولوجيا الجديدة للتجارة: ترتكز على أهمية الاختراعات التكنولوجية والفجوة التكنولوجية بين البلدان والشركات كأهم عامل محفز للتجارة الدولية ونجد ضمنها:

نظرية المتاح (الوفرة) ل KRAVIS ومضمونها يقول بأن الطفرات والاختراعات التكنولوجية تخلق وفرة في المنتج أي فائض يستدعي تصريفه وبالتالي ضرورة الدخول في علاقات تجارية مع البلدان الأخرى.

نظرية حجم التجارة وشكل الطلب لlinder وحسبها فإن التجارة الدولية تقوم بين البلدان التي تتشابه في معدلات الدخل وتتقارب فيها أشكال الطلب تبعا لتقارب القدرة الشرائية (pp).

نظرية دورة المنتج ل Vernon وهي بمثابة توسيع لنموذج الفجوة التكنولوجية ومضمونها أن الدول التي تطور منتجات جديدة تتحرك عبر دورة أو في مراحل متسلسلة في عملية تقدمها وتتغير تبعا للمرحلة التي تشهدها ميزتها النسبية ،وحسبها كما يتجاوز المنتج مختلف مراحل السوق المحلي فانه سيتجاوز وبنفس الطريقةمختلف مراحل السوق الدولي ،وهي ثلاثة مراحل: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة نضج المنتج ثم مرحلة تقييس المنتج.

-نماذج التجارة داخل الصناعة الواحدة intra-industry

مضمون هذه النماذج هو أن التجارة تكون بين البلدان متماثلة في الصادرات و الواردات مع تباينها في المنتجات وتقاربها في الأذواق والقدرة الشرائية ونجد منها:

نموذج **Krugman** كروغمان الذي طور فكرة المنافسة الاحتكارية.

نموذجBrander وKrugman بخصوص الإغراق في إطار المنافسة الاحتكارية الثنائية ومنافسة احتكار القلة.

- نماذج سياسة التجارة الإستراتيجية:

هذه النماذج بمثابة توسيع وتطوير لنماذج التجارة داخل الصناعة الواحدة وقد طورت على أساس افتراض هيكل أو بنية منافسة احتكار القلة وأهم نماذجه:

- ✓ موذجكروغمان Krugman الذي يرى من خلاله أن ممارسة الحمائية في الدولة لها من القدرة و العائد الايجابيين على المنتجين المحليين.
- ✓ نموذج Brander وSpencer وحسبه فان إصدار الإعانات المالية لصالح المنتجين المحليين الصغار من شأنه حماية المنتج المحلي ومنحه الفرصة للدخول في المنافسة الدولية.

المحور الثاني: التجارة الدولية: دراسة مؤسساتية تفاعلية

ISSN 2676-1513

1- التطور المؤسساتي لمنظمة التجارة العالمية:

لقد كان لفشل مساعي تأسيس منظمة التجارة الدولية ITO مع مؤتمر هافانا دور كبير في تحديد الإمكانات السياسية والاتاحات التجارية للتفاوض في اتفاقية التعريفة الجمركية والتجارة GATT التي تم إقرارهافي مؤتمر جنيف 1947 وقعت عليها 11 دولة نامية من مجموع 23 دولة موقعة[7]، ورغم أنالغات من الناحية القانونية ليست منظمة بل اتفاقية إلاأنها ممارساتيا اكتسبت شرعية عالية على مستوى القضايا والمعاملات التجارية و رعت جولات المفاوضات متعددة الأطراف على مدار ما يقرب نصف قرن لتحقيق الهدف من إنشائها "تحرير التجارة العالمية " وهذا عبر مرحلية تحقيق الأهداف فبدأت بتنظيم إجراءات لتخفيض الرسوم الجمركية وإلغائها لاحقا تدريجيا تشجيعا لتكثيف التجارة العالمية وقامت في سبيل ذلك بثماني جولات منذ سنة1947 :جنيف 1947،فرنسا 1949-1967، طوكيو 1973-1979،الأوروغواي 1986-1993 (15 ديسمبر)[8].

ومع سنة 1994 في اجتماع مراكش أصبحت الغات عضوا في مجموعة جديدة تهتم بتسيير وتسهيل شؤون التجارة الدولية مثل: الاتفاقيات الخاصة بالقيود على التجارة، الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات، الاتفاقية الخاصة بقضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية (TRIB) وغيرها والتي سميت بأخوات الغات في إطار منظمة التجارة العالمية[9].

وتقوم منظمة التجارة العالمية في عملها على عدة مبادئ أهمها[10] مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مبدأ الشفافية، عدم التمييز، التخفيضات المتبادلة، الالتزام بالتعريفة الجمركية، المشاورات والمفاوضات التجارية وإعطاء امتيازات للدول النامية، أما وظائفها فتتمثل في[11]:

*الإشراف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛

*الإدارةالآلية لمراقبة السياسات التجارية:

*تسهيل تنفيذ وتسيير الاتفاقيات الناتجة عن جولة الأوروغواي؛

*تحقيق الانسجام في السياسات عبر التعاون مع المؤسسات الدولية.

وبخصوص الهيكل التنظيمي فيتكون من[12]:

*المؤتمر الوزاري المكون من ممثلي جميع الأعضاء؛

*المجلس العام المؤلف من ممثلي الأعضاء مهمته اعتماد الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية مع اختصاص رقابي وقضائي؛

*الأمانة العامة التي تهتم بالشؤون الإدارية مع تقديم المشورة؛

*جهاز فض النزاعات ذو الطابع الارتقائي؛

ISSN 2676-1513

*جهاز مراجعة السياسات التجارية المضطلع يرصد الانعكاسات الايجابية والسلبية لتطبيق قواعد النظام التجاري الدولي؛

*الأجهزة المتخصصة وهي: مجالات حقوق الملكية الفكرية، التجارة في السلع، التجارة في الخدمات مع ثلاثة لجان: لجنة التجارة في الخدمات مع ثلاثة لجان: لجنة التجارة والتنمية، لجنة موازين المدفوعات ولجنة الموازنة.

2-منظمة التجارة العالمية وتفعيل التحرير التجاري:

لقد لعبت أشكال تدفقات التجارة الدولية (المساهمات والاتجاهات و والتصنيفات) دور مهم في تغيير واقع الاقتصاد العالمي ومراكز القوة وحتى الثروة ،حيث أنه ومع صعود الشركات متعددة الجنسيات التي كانت المستفيد الأكبر من الثروة التكنولوجية ،ما أدى في النهاية إلى تزايد نسبة انفتاح التجارة من أقل من 30%عام 1985 في الاقتصادات الصاعدة تحديدا إلى حوالي 80%عام 2000، وازدادت نسبة التجارة في الدول النامية من 23%عام 1990 إلى 45%عام 2010، كما ارتفع حجم التجارة جنوب –جنوب من 0.3 تريليون دولار عام 1990 إلى 3.0تريليون دولار عام 2008، ومن 9%عالميا عام 1990 إلى 20%، كما تعتبر ثلاثة من أصل ستة دول أولى مستقطبة للاستثمار الأجنبي من الدول النامية وهي الصين، الهند، البرازيل[13].

ويعتبر صعود تيار الليبرالية الجيدة مع أواخر سبعينات القرن العشرين بداية الثمانينات على المستوى العالمي وتحديدا لدى القوى المسيطرة على التبادلات الاقتصادية الدولية آنذاك والمستأثرة بحصة الأسد في التجارة الدولية مع الأساطير الثلاث –كما هو موضح في الشكل أدناه والمعنون ب: تمركز القوة: الأساطير الثلاث من 1990-1999 لليبرالية الجديدة: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (01):تمركز القوة: الأساطين الثلاث للإقتصاد العالمي من 1990إلى 1999

ISSN 2676-1513

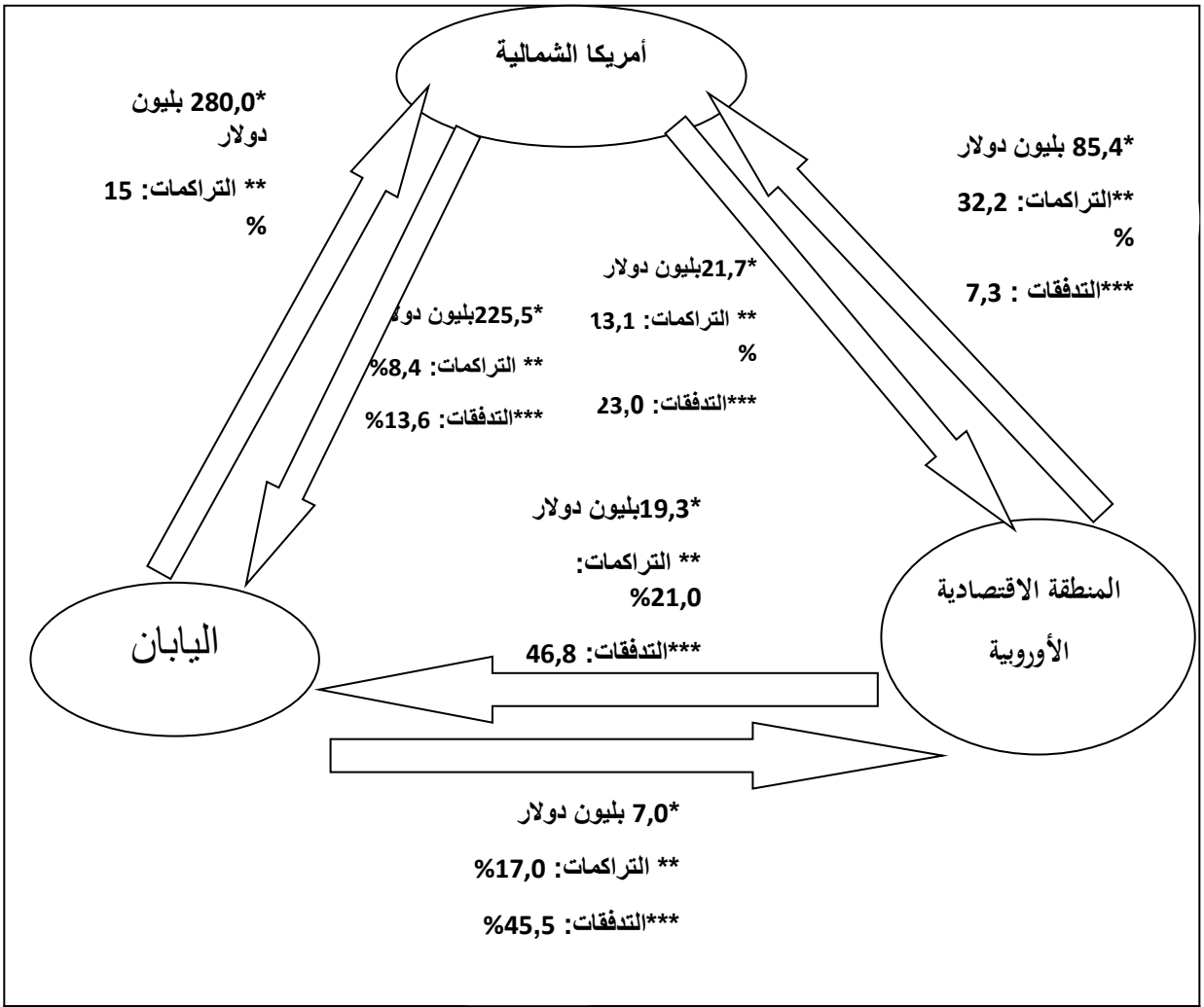

**التراكمات = النسبة المئوية من الموجودات الإجمالية المتراكمة

***التدفقات = النسبة المئوية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر:بول هيرست و جراهام تومبسون،**مساءلةالعولمة،الإقتصاد الدولي وإمكانات التحكم**:ابراهيم فتحي،المجلس الأعلى للصحافة والمشروع القومي للترجمة،دب ن،1999،ص94.

كان لهم –الأساطين الثلاث–دور كبير في تكريس حرية التجارة على المستوى الدولي وحتى الداخلي ليتم مع هذه الموجة النيوليبرالية وبعدها تأسيس منظمة التجارة العالمية مدعمة بالموجة الثالثة للعولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال والمواصلات واتساع مديات الأتمتة والبرمجة ،هذه العوامل كلها منحت للعالم غير الغربي فرصة للمشاركة في التجارة الدولية و الإسهام في إجمالي الناتج العالمي ورفع مستويات التبادل الدولي.

ISSN 2676-1513

فبنظرة تاريخية متفحصة نجد أن العالم سنوات الخمسينات (1950-1559) كانمنقسما إلى دول صناعية متقدمة في الشمال ،ودول غير صناعية متخلفة في الجنوب، استحوذت الشمالية على 90% من الإنتاج العالمي و90% من الصادرات بما فيها اليابان ،إلا أنه وفي الفترة من 1960- 1990 بدأ التغير في موازين القوة العالمية ،مع ظهور قضايا جديدة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، وتحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية، وكذا انضمام 2 مليار شخص إلى قوى العمل في الصين، وبهذا ازداد حجم الاقتصاد العالمي من 31 تريليون دولار عام 1999 إلى 62 تريليون دولار عم 2008 ،والجديد هنا هو مشاركة عدد من الدول النامية بنسبة لا بأس بها في هذا التقدير مثل الصين، الهند، البرازيل، ودول ذات كثافة سكانية عالية مثل المكسيك، إندونيسيا، روسيا، تركيا وحتى فتنام ،حيث تزايد إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 5/1 أي(خمس) عام 2000 إلى (الثلث) 3/1 مع 2008[14]،وأدى هذا الوضع إلى انعكاسات مهمة على مراكز النمو الاقتصادي مواقع الإنتاج وأشكال التجارة الدولية ،وأصبحت هذه الدول النامية بمثابة لاعبين مهمين في النظام المالي والاقتصادي الدولي .

3-الإتجاهات الجديدة في واقع التجارة الدولية (فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008):

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على كل قضايا ومجالات الاقتصاد الدولي أو العالمي بما فيها قضايا التجارة الدولية حيث شهدت تجارة السلع عالميا تراجعا حادا فبعدما كانت سنوات الأزمة وحتى 2010 في حدود 14% فقد انخفضت عام 2014 إلى 5.5% مع مزيد من التباطؤ مع بدايات سنة 2012 حيث وصلت إلى 3.5% في حين كانت في فترة ما قبل الأزمة حوالي 8% من 2003 إلى 2007 وهذا يعزى إلى ضعف الأداء الاقتصادي بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة والصاعدة على حد السواء، ونتيجة لذلك فقد انخفضت وارداتها-بالنسبة للبلدان المتقدمة- حيث لم تتجاوز 3.5% عام 2011 كما تراجعت صادرات البلدان النامية سواء كانت محروقات أو سلع مصنعة (المصنوعات) فبلغت سنتي 2011و2012 ما نسبته 7% و6% على التوالي[15].
وتكرس التراجع في معدلات التجارة الدولية مع سنوات 2012 حتى 2016،حيثهوتعام 2015 إلى 12.7% وهذا كان متزامنا مع تراجع أسعار السلع خاصة النفط، وكذا انخفاض قيمة العملات الأساسية في مقابل الدولار الأميركي، ومرد هذا هو تباطؤ معدلات النمو في البلدان الصناعية والناشئة المحركة للإقتصاد العالمي مثل دول آسيا وأميركا اللاتينية، ففي اليابان تراجعت الواردات إلى 2.8%، 1.6%في باقي شرق آسيا بما فيها الصين، أما أميركا اللاتينية والكاريبي فقدرت نسبة الواردات فيها بـ 1.8% هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المرحلة من 2015-2016 شهدت وأكدت تحول في القوى القائدة للتجارة على المستوى العالمي ولو أنه تحول نسبي.

ISSN 2676-1513

هذا بخصوص سوق السلع أما تجارة الخدمات فهي الأخرى شهدت تراجعا مع سنة 2015 بما نسبته 6.1%بتقديرات الدولار، وتعتبر البلدان النامية الأقل تأثرا بتراجع معدلات التجارة الخدماتية حيث قدرت نسبة تراجعها بـ2.7-% مقابل 7.3-% بالنسبة للبلدان المتقدمة و 15.4-% للإقتصاديات الصاعدة كما وصلت معدلات السياحة الدولية إلى 4.4% عام 2015 مقسمة إقليميا كالآتي: الأميركيتان 2%،الشرق الأوسط4.3% ،آسيا والباسيفيك 4%، الإتحاد الأوروبي 3% وأفريقيا 2%،أما على المستوى الإقليمي؛ فقد احتلت اليابان وتايلاند المرتبة الأولى عالميا بنسبة 47% و20% على التوالي عام 2014،في حين تراجعت السياحة لدى كل من النيبال وتونس تراجعا حادا[16]، وبخصوص القضايا السعرية فهي الأخرى شهدت انخفاضات حادة على مستوى أسعار معظم السلع منذ 2012و2013إلى غاية 2016 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(01): تغير أسعار السلع بالنسب المئوية ما بين 2010-2016 في الأسواق العالمية

أصناف السلع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2015-2016 مقابل2003-008
كافة السلع	24.6	26.4	2.0	-3.2	-7.1	-36.7	-14.5	-4.9
سلع غير طاقوية	20.4	17.9	-8.3	-6.7	-6.1	-16.9	-4.2	17.3
سلع غير طاقوية(SDRs)	21.7	14.1	-5.5	-6.0	-6.1	-9.7	-4.2	26.2
كافة الأغذية	7.4	17.8	-1.4	-7.4	-4.1	-14.8	-0.7	33.8
الأغذية والمشروبات الإستوائية	5.6	16.5	-0.4	-6.7	-3.8	-14.2	-1.6	37.0
المشروبات الإستوائية	17.5	26.8	-21.5	-18.3	23.5	-8.1	-7.3	47.8
*القهوة	27.3	42.9	-25.7	-23.6	29.9	-19.7	-5.7	38.1
*شراب الكاكاو	8.5	-4.9	-19.7	2.0	25.6	2.3	-3.0	69.8
*الشاي	-1.0	11.4	0.8	-23.9	-10.4	43.1	-20.4	42.9
الأغذية	4.4	15.4	2.0	-5.7	-5.9	-14.8	-1.0	35.9
*السكر	17.3	22.2	-17.1	-17.9	-3.9	-21.0	17.2	37.9

ISSN 2676-1513

*اللحوم(لحوم البقر)	27.5	20.0	2.6	-2.3	22.1	-10.5	-13.2	68.0
*الذرة	13.2	50.1	2.6	-12.1	22.2	-14.7	-2.7	24.3
*القمح	3.3	35.1	-0.1	-1.9	-6.1	-23.1	-12.8	4.1
*الأرز	-11.5	5.9	5.1	-10.6	-17.8	-10.9	1.5	10.6
*الموز	3.7	10.8	0.9	-5.9	0.6	2.9	5.9	59.4
الزيوت النباتية والزيوت	22.7	27.2	-7.6	-12.6	-5.8	-19.8	6.8	12.8
*زيت الصويا	3.1	20.2	9.4	-7.9	-9.7	-20.6	1.7	16.6
المواد الأولية للزراعة	38.3	28.1	-23.0	-7.4	-9.9	-13.6	-4.7	8.5
*القطن	65.3	47.5	-41.8	1.5	-8.8	-14.7	-1.9	13.1
*المطاط	90.3	32.0	-30.5	-16.7	-30.0	-20.3	-4.9	60.4
*الخشب الاستوائي	1.8	13.4	-7.1	2.6	0.4	-16.0	0.5	7.3
المعادن والذهب	41.3	14.7	-14.1	-5.1	-8.5	-22.0	-11.4	-5.4
*الألمنيوم	30.5	10.4	-15.8	-8.6	1.1	-10.9	-7.2	-24.1
*الفوسفات الصخري	1.1	50.3	0.5	-20.3	-25.6	6.5	-1.7	20.5
*الحديد الخام	82.4	15.0	-23.4	5.3	-28.4	-42.4	-6.6	-32.2
*القصدير	50.4	28.0	-19.2	5.7	-1.8	-26.6	0.8	54.5
*النحاس	47.0	17.1	-9.9	-7.8	-6.4	-19.8	-14.6	7.9
*النيكل	48.9	5.0	-23.4	-14.3	12.3	-29.8	-26.8	-46.5
*الرصاص	25.0	11.8	-14.2	3.9	-2.2	-14.8	-3.1	27.3
*الزنك	30.5	1.5	-11.2	-1.9	13.2	-10.6	-7.1	-2.8
*الذهب	26.1	27.8	6.4	-15.4	-10.3	-8.4	5.2	108.9
البترول الخام	28.0	31.4	1.0	-0.9	-7.5	-47.2	-23.6	-20.3
السلع المصنعة	3.0	8.9	-1.7	3.6	-1.3	-9.8	/////	//////////

Source ;United nations,trade anddevelopement report 2016,op.cit,p12

ISSN 2676-1513

حيث يلاحظ تدهور عام في أسعار السلع بمختلف أنواعها بداية من سنة 2010 مع استمرارية في تراجع الأسعار وهذا عائد إلى تراجع الطلب الدولي مع وجود حالة من الكساد السلعي بسبب أزمة الركود التضخمي التي يعانيها الاقتصاد العالمي منذ سبعينات القرن العشرين مع موجة الليبرالية الجديدة.

المحور الثالث: واقع التجارة البينية العربية بين الإمكانات والرهانات:

1-دراسة كرونولوجية لتطور آليات التجارة البينية العربية:

سعت الدول العربية منذ أوائل الخمسينات لإيجاد أشكال مختلفة من التعاون الاقتصادي والتجاري وذلك من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصاداتها، وتحقيق المصالح المشتركة وتسريع النمو الاقتصادي والاستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن المنطقة العربية وفيما يلي عرض لخلفية تاريخية عن محاولات تحرير التجارة العربية[17]:

- 7 سبتمبر 1953 بجامعة الدول العربية تم عقد أول اتفاقية متعددة الأطراف لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت؛
- 3جوان 1957 بجامعة الدول العربية تم إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإقامة وحدة اقتصادية كاملة بشكل تدريجي؛
- 13أوت 1964 بجامعة الدول العربية عقدت اتفاقية السوق العربية المشتركة لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص؛
- جانفي 1964 قرر المجلس الاقتصادي المغربي بإنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)؛
- 27 فيفري 1981 بجامعة الدول العربية إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي (التجارة العربية البينية)؛
- 25 ماي 1981 أقر المجلس الاقتصادي الخليجي عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي والهدف منه قيام تجارة بين الدول الخليجية؛
- 17 فيفري 1989 أعلن الرئيس المغربي عن توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي (UMA) لتشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات بين الدول الأعضاء؛
- 19 فيفري 1997 تم إقرار منطقة تجارة حرة عربية كبرى من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ،" وتفترض المنطقة الحرة سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع

ISSN 2676-1513

دون استثناء "[18] وقد وافقت أقطار الخليج الست على هذا المبدأ، أما البلدان الأخرى فقد قدمت كل منها قائمة بالسلع التي لا ترغب في تحريرها، وبالتالي فنجاح المنطقة يتوقف على عوامل عديدة ولا تتحقق إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها وبذلت المزيد من الجهود لتذليل مختلف العقبات.

2- معطيات عن أداء التجارة البينية العربية:

- موقع التجارة العربية في خريطة التجارة العالمية للفترة 2011-2014

رغم ما شهدته المنطقة العربية من استقرار إلا أن تجارة السلع والخدمات شهدت نموا مستمرا بين عامي 2011 و2014 وبمعدل نمو سنوي قدر 2.7% وذلك قبل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية اعتبارا من 2015،" وتشير الإحصائيات إلى أن 7 دول عربية تستحوذ على أكثر من 82% من إجمالي التجارة الخارجية العربية وهي على الترتيب: الإمارات، السعودية، قطر، الكويت، العراق، الجزائر، مصر، وهي دول غير نفطية ماعدا مصر"[19]

وجاء هذا النمو موازيا لنمو التجارة العالمية بمعدل بلغ 1.5% سنويا، من 22.4 تريليون دولار عام 2011 إلى حوالي 23.7 تريليون دولار عام 2014، أما الفائض التجاري الإجمالي العربي فيشهد تراجع بمتوسط سنوي قدره 10.8% من 412 مليار دولار إلى 261 مليار دولار لنفس الفترة.

وبالنسبة لحصة التجارة العربية من السلع والخدمات العالمية شهدت نموا طفيفا من 5.1% سنة2011 إلى5.4 % سنة 2014، ويرجع هذا النمو إلى ارتفاع حجم الواردات العربية ب 205 مليار دولار من جهة وحجم الصادرات بقيمة 54 مليار دولار من جهة أخرى خلال الفترة 2011-2014.

جدول رقم (02):حجم التجارة العربية من التجارة العالمية خلال الفترة :2011-2014

الوحدة: مليار دولار

البيان	2011	2012	2013	2014
الصادرات العربية	1.357	1.517	1.494	1.411
الصادرات العالمية	22.368	22.691	23.331	23.704
نسبة الصادرات العربية من الصادرات	6.1	6.7	6.4	6

ISSN 2676-1513

العالمية%				
الواردات العربية الواردات العالمية	945 21.770	1.037 22.056	1.095 22.576	1.150 22.900
نسبة الواردات العربية من الواردات العالمية%	4.3	4.7	4.8	5
الميزان التجاري للدول العربية إجمالي التجارة العربية إجمالي التجارة العالمية	412.2 2.301 22.368	480 2.554 22.691	399.6 2.589 23.331	261.1 2.561 23.704
نسبة التجارة العربية من التجارة العالمية%	5.1	5.6	5.5	5.4

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التجارة الخارجية العربية ومؤشرات الأداء والتطور**، الكويت، السنة 34،العدد الفصلي الأول جانفي-مارس 2016، ص11.

- أداء التجارة البينية العربية في الفترة 2011-2014:

في ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة، وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية العربية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(03): تطور الصادرات والواردات العربية للفترة 2011-2014الوحدة: مليون دولار

البيان	2011	2012	2013	2014
نسبة الصادرات البينية إلىإجمالي الصادرات	%8.6	%8.4	%8.7	%9.7
نسبة الواردات البينية إلىإجمالي الواردات	%13.2	%13.6	%13.6	%13.5
نسبة التجارة العربية البينية إلى حجم التجارة العربية الإجمالية	%10.9	%11	%11.15	%11.6
الصادرات البينية-1-	103854.1	110712.4	114227.4	118825.5
الواردات البينية -2-	100056.3	110465.8	116672.8	121195.3
التجارة العربيةالبينية (1+2)/2	101955.2	110589.1	115450.1	120010.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015 ص 205.

ISSN 2676-1513

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم التجارة العربية البينية قدر سنة 2014 بـ 120.01 مليار دولار، وبزيادة قدرها 18.055 مليار دولار عن سنة2011، ويعود ذلك إلى النمو في حجم الصادرات البينية بنسبة 1.1% أي بقيمة 14.971 مليار دولار.

وتستحوذ كل من السعودية والإمارات على نحو 51.3% من إجمالي الصادرات العربية البينية، حيث حلت الإمارات في المركز الأول بصادرات قيمتها 41.7 مليار دولار وبنسبة 31.2%منالإجمالي، ثم السعودية وقطر في المرتبة الثالثة، كما تسيطر الإمارات و السعودية على 28.95%منإجمالي الواردات العربية البينية.

" وفيما يتعلق بتأثير الاتفاقات التجارية والترتيبات الإقليمية على التجارة البينية تشير الإحصائيات على إن التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي الست تقدر بنحو 61 مليار دولار لعام 2004 وتشكل 45.6%من حجم التجارة البينية العربية، وقد حلت تونس المرتبة الأولى كأكبر مساهم في التجارة المغاربية بنسبة 64.9%"[20].

أما بخصوص التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية، فمن المعروف أن الواردات البينية تضاف لها قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية لا يختلف التركيب السلعي للصادرات عن الواردات، لكن عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف الأمر الذي ينتج عنه فوارق في أرقام الصادرات والواردات وبالتالي تباين حصص الفئات السلعية، وبالرغم من هذه الاختلافات حافظت الحصص السلعية للواردات على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاه مع حصص الصادرات البينية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(04):متوسط الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية للفترة 2011-2015

البيان	نسبة الصادرات البينية%	نسبة الواردات البينية%
السلع الزراعية	20.8	17.7
الوقود المعدني	23.4	32
المصنوعات	49.7	45.1
سلع غير معرفة	6.2	5.1

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ص208.

3- معوقات التجارة البينية العربية:

ISSN 2676-1513

على الرغم من الظروف والمقومات التي تزيد من فرص نجاح المنطقة مثل اللغة المشتركة والتواصل الجغرافي والثقافة والانتماء الديني والتاريخ المشترك إلاأن هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة و أهم دليل على ذلك تدني مستوى التجارة العربية البينية، وأهم هذه المعوقات نذكر مايلي[21]:

*** المشاكل السياسية:**

-لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات متباينة من العالم وتبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض تجاريا واقتصاديا.

-تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية فبعضها يهيمن فيها القطاع الخاص، والبعض الآخر القطاع العام، مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة وغير فعالة، بالإضافة إلى ذلك فان القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام.

-مازالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات والقيود من حيث حركة الأفراد ورؤوس الأموال ، فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية.

*** المشاكل الاقتصادية:**

-القيود النقدية وتتعلق بإجراءات تحويل العملة والودائع بالنقد الأجنبي، وتعدد أسعار الصرف، خاصة فيما يتعلق بشروط الائتمان والاستيراد.

-القيود المالية والمقصود منها تحصيل رسوم لغاية جمع أكبر حصيلة ممكنة بغض النظر عن طبيعة الرسوم وأغراضها.

-الهيكل الاقتصادي للدول العربية متشابه إلى حد كبير، مما يجعل التبادل السلعي محدود نسبيا نظرا لضعف القوة الشرائية في الوطن العربي، فلو كانت القوة الشرائية كبيرة لما تأثرت التجارة بتشابه الإنتاج السلعي كثيرا.

-تعتمد بعض الدول العربية على منتج النفط، وتتأثر اقتصادياتها بتذبذب أسعاره، حيث أن هذه الدول تتمتع بالقوة الشرائية الأكبر بين الدول العربية، فإذا انخفض سعر النفط انكمش الطلب فيها وبالتالي تحد من حجم التجارة.

-تتركز التجارة العربية البينية في السلع البسيطة ذات القيمة المنخفضة والتي تتميز بمعدلات نمو بطيئة نسبيا بالمقابل تتركز تجارة الدول العربية مع العالم في تجارة السلع المعمرة والرأسمالية والتي تتميز بارتفاع أسعارها وبمعدلات نمو مرتفعة نسبيا، وهذا ما يجعل الفجوة بين التجارة العربية البينية والتجارة العربية مع العالم الخارجي.

*** التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب:**

ISSN 2676-1513

بالرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر إلاأن أثر الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية والمستوردة من الدول العربية، وعادة ما تكون هذه الرسوم كنسبة من قيمة البضاعة مما يشكل عبئا تصاعديا على قيمة وتكلفة البضاعة المستوردة وبالتالي يزيل من الآثار الايجابية لإزالة التعريفة الجمركية.

*** القيود الإدارية والفنية:**

القيود الإدارية وتتعلق بإجراءات مرور البضاعة عند مراكز الحدود وتتخللها أعمال بيروقراطية غير منظمة وبطيئة لأبعد الحدود، ، أما القيود الفنية فتتعلق بقواعد المواصفات والمقاييس والشروط الصحية...حيث تختلف المواصفات بين الدول كثرة تعديلاتها من حين لآخر.

*** النقل:**

يشكل قطاع النقل عائقا كبيرا أمام تدفق حركة السلع بين الدول، كما يتميز بارتفاع التكلفة حيث يعتمد على النقل البري بالشاحنات بين الدول المتجاورة والنقل البحري بين الدول المتباعدة نسبيا، في حين تعتمد التجارة العالمية على السكك الحديدية.

" دون أن ننسى أن مشكلة الدول العربية هي مشكلة بنيوية متعلقة بضعف وتخلف القطاعات الإنتاجية، ولذلك فمبدأ تحرير التجارة بينها لايعني لها الكثير لأنها تصدر منتوجات"[22].

4- آفاق التجارة العربية البينية:

تتسم التجارة البينية العربية بالضعف مقارنة بالتجارة البينية لمناطق أخرى من العالم سواء تعلق الأمر بدول صناعية كالاتحاد الأوروبي أم بدول نامية كأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق أسيا، وضعف المبادلات التجارية البينية يعني ضعف المصالح المشتركة وبالتالي غياب المواقف الموحدة في المحافل الدولية بما فيها منظمة التجارة العالمية، وغياب هذه المواقف وسط تكتلات اقتصادية إقليمية يقود إلى تحمل سلبيات التنظيم الجديد للتجارة العالمية دون الاستفادة القصوى من ايجابياته، وقد أبدت الأقطار العربية رغبتها في إنشاء اتحاد جمركي عبر اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981

فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح أي ثقل دولي للعالم العربي، لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضائها في زيادة التبادل البيني، في حين يعكس الاتحاد الجمركي إرادة أعضائه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف موحد، ويستمد الاتحاد الجمركي في حال قيامه مصداقيته من منطقة التبادل الحر فكلما كانت درجة تنفيذ

ISSN 2676-1513

الالتزامات في إطار المنطقة عاليا يصبح الاتحاد متينا، وكلما استعدت أصناف التجارة في المنطقة يصبح الاتحاد فاعلا، كما لا يتطلب الانتقال إلى الاتحاد الجمركي انضمام جميع أعضاء المنطقة الحرة بل يكفي استعداد بعض الدول فقط.

خلاصة:

يمكن القول أن الدول العربية باستثناء- السعودية في سوق النفط- تعتبر دول مهمشة في النشاط التجاري العالمي، بمعنى أن اختفاء إحدى الدول العربية لن يؤثر على المسار التجاري في العالم، ورغم كون هذه الدول قطعت شوطا لا يستهان به في ميدان التعاون التجاري، إلاأن حجم تجارتها البينة يبقى دون المستوى بالنظر للإمكانيات التي تتوفر عليها، وبالتالي لابد من تكثيف الجهود الرامية إلىإنشاء اتحاد جمركي عربي، فمن دونه لا يتصور قيام سوق مشتركة لاحقا، بل تتطلب كذلك حرية واسعة لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية وتنسيق السياسات الاقتصادية.

و من خلال هذه الدراسةيمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نراها كحل أو سبيل قد يمكن الدول العربية من تحسين أدائها ومستوى تجارتها البينية:

-تمتلك الدول العربية ثروات أرضية متعددة وزراعة متنوعة إضافةإلى يد عاملة نشيطة، لذا يجب عليها تحديد القطاعات القادرة على الإنتاج بكفاءة عالية وأن تدعمهالجعلها قادرة على المنافسة؛

-رفع وتطوير مستوى الأداء في الإدارة العامة للدول العربية (الإدارات الجمركية، إدارات الموانئ،...)؛

-محاولة استثمار الأموال العربية فيما بينها (بتوفير مناخ الاستثمار الملائم) والقيام بمشاريع مشتركة بين الدول العربية التي تنتج سلع متماثلة للاستفادة من وفورات الحجم؛

-إيجاد سلطة فعالة تؤمن الوفاء بالالتزامات وتعمل على إزالة كل القيود والعقبات غير جمركية؛

-الإسراع بخطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية، بحيث يكون هناك تعريفة موحدة لكل الدول المنظمة لمنطقة التجارة مع العالم الخارجي.

الهوامش

[1]:جون كينيث جالبريت،**تاريخ الفكر الإقتصادي:الماضي صورة الحاضر.تر**:أحمد فؤاد بلبع،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،2000،ص10،7

[2]:ميراندا زغلول رزق،**التجارة الدولية**.جامعة الزقازيق،د ب ن،2010،ص ص 9، 10

ISSN 2676-1513

[3] :Reinhardschumacher ,"Adam smith's theory of absolute advantage and the use of doxography in the history of economics ",**Erasmus journal for philosophy and economics**.issue 2,2012,pp57,59.

4:عائشة ابراهيم عبيد،**التكامل الإقتصادي العربي وأثره على التجارة الدولية**.رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستيرتخصص:الدراسات الإنمائية،جامعة القاهرة،2007،ص25،26 .

[5]:ميرندا زغلول رزق،التجارة الدولية.مرجع سابق،ص ص 37، 38.

[6] :Jamesa.caporaso,davidp.liven,**theories of political economy**.cambridge university press, united state of amireca,1999,pp81-197.

:أماريتانارليكار،**الوجيز في منظمة التجارة العالمية**.تر:عبد الإله الملاح،العبيكان

[7]للنشر،السعودية،2008،ص42،43.

[8]:ابراهيم العيسوي،**الغات وأخواتها:النظام الجديد للتجارة العلمية ومستقبل التنمية العربية**.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998،ص14.

[9]:نفس المرجع،ص51.

[10]:نفس المرجع،ص16.

[11]:نفس المرجع،ص81.

[12]:نفس المرجع،ص93-105.

[13] :Raymond j-Ahearn, 'rising economic powers and globaleconomy trends', **issues for congress**.congressional research service ,united states,2011,pp13,21.

[14]:Ibid,p1

[15]:أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،"تقرير التجارة والتنمية 2012"،**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**.منشورات الأمم المتحدة،جنيف ونيويورك،2012،ص7-9.

[16]: united nations,' trade and development report 2016 ',op.cit,p10.

[17]:تواتي بن علي فاطمة، **واقع و آفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادية العالمية**.مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف،2007،ص126.

[18]:محمد النسور،دون عنوان،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،بيروت،2011،ص6.

ISSN 2676-1513

[19]:المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات،**التجارة الخارجية العربية ومؤشرات الآداء والتطور**.
المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات،السنة 34،العدد الفصلي الأول جانفي-مارس 2016،الكويت ،ص10

[20]: نفس المرجع،ص 22.

:طالب عوض وعامر بكير،**التجارة العربية البينية: الواقع والآفاق المستقبلية**.الجامعة

[21]الأردنية،الأردن،2008،ص10،9.

[22]:سمية كبير،"آداء التجارة الخارجية العربية والبينية(2000-2004)"،**مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**.جامعة الجزائر،د س ن،ص81.